المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 219-231

The Role of Financial Incubators (Specialized Banks) in Supporting Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs): An Applied Study on Specialized Banks in the City of Bani Walid During the Period (2002–2010)

Dr. Hasan Ali Maetoug Amhimmid *
Department of Business Administration, Faculty of Science and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
*Corresponding author: hassanalim09577@gmail.com

دور الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية على المصارف المتخصصة بمدينة بني وليد خلال الفترة (2002–2010م)

د. حسن على معتوق امحمد *
قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 27-11-2025; **Accepted:** 03-02-2026; **Published:** 15-02-2026

Abstract:
This study aimed to examine the role of financial incubators, represented by specialized banks, in supporting small and medium-sized enterprises (SMEs) in the city of Bani Walid during the period (2002–2010). The study addresses the financial, administrative, and marketing challenges faced by SMEs, which limit their growth and sustainability. A descriptive-analytical methodology was adopted, and primary data were collected through a questionnaire distributed to all employees of the specialized banks in Bani Walid Municipality, namely the Development Bank, the Rural Bank, and the Agricultural Bank, using a comprehensive census approach.
The findings revealed that specialized banks play a significant role in providing financial support to SMEs; however, their role remains limited in non-financial services such as training, human resource development, and marketing support. The results also indicated weak coordination between specialized banks and other SME-supporting institutions, in addition to liquidity shortages and a lack of qualified human resources as major challenges. Moreover, the study found that having a clear strategy, efficient management, and adequate infrastructure are among the key success factors for financing institutions.
The study recommends adopting an integrated financial incubator model within specialized banks, strengthening partnerships with universities and research centers, and developing clear legislative frameworks to regulate the activities of financial incubators, thereby enhancing their effectiveness in supporting SMEs and contributing to sustainable economic development.

Keywords: Financial incubators, specialized banks, small and medium-sized enterprises, Bani Walid.

الملخص :
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحاضنات المالية ممثلة في المصارف المتخصصة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة بني وليد خلال الفترة (2002–2010م)، وذلك في ظل ما تواجهه هذه المشروعات من تحديات تمويلية وإدارية وتسويقية تحد من قدرتها على الاستمرار والنمو. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الميدانية باستخدام أداة الاستبيان التي وُزعت على مجتمع الدراسة المتمثل في العاملين بالمصارف المتخصصة في بلدية بني وليد، وهي: مصرف التنمية، المصرف الريفي، والمصرف الزراعي، باستخدام أسلوب الحصر الشامل.
توصلت نتائج الدراسة إلى أن المصارف المتخصصة تؤدي دورًا ملحوظًا في تقديم الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا الدور يظل محدودًا في الجوانب غير التمويلية، مثل التدريب، تنمية الموارد البشرية، والخدمات التسويقية. كما كشفت النتائج عن وجود ضعف في التنسيق بين المصارف المتخصصة وبقية الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى نقص السيولة المالية وقلة الكفاءات البشرية المؤهلة كأبرز الصعوبات التي تواجه هذه المصارف. وأظهرت الدراسة أن وجود خطة واضحة، وإدارة كفؤة، وبنية تحتية مناسبة من أهم عوامل نجاح المؤسسات الممولة.
وأوصت الدراسة بضرورة تبني نموذج متكامل للحاضنات المالية داخل المصارف المتخصصة، وتعزيز الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتطوير التشريعات المنظمة لعمل الحاضنات المالية، بما يسهم في رفع فاعلية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحاضنات المالية، المصارف المتخصصة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بني وليد.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تسهم في خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وقد أكد صندوق النقد العربي (2019) أن دعم هذه المشروعات يمثل مدخلاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما أوضحت دراسة عمر وخليفة (2023) أن المشروعات الصغيرة في ليبيا ومصر لعبت دوراً محورياً في استيعاب العمالة والحد من البطالة. ومع تزايد التحديات التي تواجه هذه المشروعات من حيث التمويل والإدارة والبيئة الاقتصادية، ظهرت فكرة حاضنات الأعمال كآلية لدعمها وتوفير الخدمات اللازمة لنجاحها. وقد بينت دراسة سلام (2024) أن الحاضنات تقدم خدمات مالية وإدارية وفنية تساعد على رفع نسب نجاح المشروعات الصغيرة، بينما أوضح محمد والطيب (2020) أن واقع الحاضنات في ليبيا ما زال يواجه صعوبات تتعلق بالتمويل وضعف الخبرات.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

يتأثر نجاح المشروعات الصغيرة بعدة عوامل منها توفر التمويل، وجود الموارد البشرية المؤهلة، والظروف البيئية المحيطة. وحيث أكدت دراسة القحطاني (2023) على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعوامل نجاح حاضنات الأعمال، ولوجود الخطة المالية السليمة، وللجهات الممولة في تنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية. وأوصت بالاهتمام بتوفير المستثمرين والداعمين لدعم المشاريع الصغيرة، لما لهذا الأمر من أهمية في زيادة فرص النجاح للمشاريع الصغيرة. وأشارت دراسة محمد والطيب (2020) أن الحاضنات في ليبيا تواجه تحديات تحد من فعاليتها. وأن الحاضنات تسهم في تجاوز هذه العقبات عبر توفير التدريب والدعم الفني والمالي الازم. وأوضح صندوق النقد العربي في تقريره الصادر (2019) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات في المنطقة، لكنها تواجه تحديات كبيرة في التمويل والابتكار. وأوصى التقرير بضرورة تعزيز دور البنوك في تمويل هذه المشروعات وتطوير التشريعات لتسهيل تأسيسها وضمان استدامتها. ورغم ما تؤكده الدراسات السابقة من أهمية الحاضنات المالية في تعزيز نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مدينة بني وليد تفتقر إلى دراسات علمية توضح مدى فاعلية المصارف المتخصصة في تقديم الدعم المالي والفني لهذه المشروعات. **ومن هنا تنبثق مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما دور الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد؟**

ثانياً: أهمية الدراسة

1. إبراز دور الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد.
2. المساهمة في إثراء المعرفة العلمية بمجال إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. تقديم مقترحات عملية لزيادة فاعلية المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

1. التعرف على طبيعة العلاقة بين الحاضنات المالية ونجاح والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد.
2. رصد واقع الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في بني وليد.
3. تحديد الخدمات التي تقدمها الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد؟
4. الكشف عن أبرز الصعوبات التي تواجه الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في بني وليد.
5. تقديم توصيات عملية لزيادة فاعلية الخدمات التي تقدمها الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في بني وليد.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

رابعاً: تساؤلات الدراسة

1. ما طبيعة العلاقة بين الحاضنات المالية ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد؟
2. ما واقع الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في بني وليد؟
3. ما أبرز الخدمات التي تقدمها الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد؟
4. ما أهم الصعوبات التي تواجه الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في بني وليد؟
5. ما المقترحات التي يمكن أن تساهم في زيادة فاعلية الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في بني وليد؟

خامساً: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تركز هذه الدراسة على دور الحاضنات المالية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في بلدية بني وليد، وهي: المصرف الريفي، مصرف التنمية، والمصرف الزراعي.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (2002–2010م)، وهي الفترة التي شهدت نشاطًا ملحوظًا للمصارف المتخصصة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة بني وليد، وقد تم الاعتماد في جمع البيانات على آراء وخبرة العاملين بالمصارف محل الدراسة فيما يتعلق بتلك الفترة، إضافة إلى البيانات والسجلات المتاحة ذات الصلة. بينما تم جمع البيانات الميدانية عبر الاستبيان وتحليلها خلال الفترة من مايو 2025 إلى يوليو 2025م.

سادساً: الدراسات السابقة:

دراسة محمد والطيب (2020) حول: دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحاضنات في ليبيا، ومدى قدرتها على تقديم الدعم اللازم للمشروعات الناشئة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمةً الاستبيان والمقابلات كأدوات لجمع البيانات من موظفي المؤسسات التمويلية والحاضنات. وأظهرت النتائج أن الحاضنات بالفعل تقدم خدمات أساسية مثل التدريب والاستشارات، لكنها تعاني من ضعف التمويل وقلة الخبرات، مما يحد من فعاليتها. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الدعم الحكومي والمالي وتعزيز الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطوير خدمات الحاضنات.

وفي دراسة أجراها سلام (2024) بعنوان: دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هدفت الدراسة إلى قياس أثر الخدمات التي تقدمها الحاضنات على نجاح المشروعات الصغيرة في مصر. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع أدوات إحصائية، وجمع بياناته من أصحاب المشروعات المحتضنة عبر استبيان ميداني. وقد بينت النتائج وجود علاقة إيجابية واضحة بين الخدمات المقدمة مثل التمويل والتدريب والاستشارات وبين نجاح المشروعات، حيث أظهرت المشروعات المحتضنة قدرة أكبر على الاستمرار مقارنة بغير المحتضنة. وأوصى الباحث بضرورة توسيع نطاق الحاضنات لتشمل قطاعات جديدة وتطوير برامج تدريبية متخصصة لرواد الأعمال.

أما عمر وخليفة (2023) أعدو دراسة بعنوان: أثر المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ومصر. هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات إحصائية رسمية صادرة عن وزارات الاقتصاد والعمل في البلدين. وقد خلصت النتائج إلى أن المشروعات الصغيرة ساهمت بشكل ملموس في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة، إلا أن ضعف التمويل ظل يمثل عائقاً رئيسياً أمام نموها. وأوصت الدراسة بضرورة توفير قروض ميسرة ودعم السياسات الحكومية لتشجيع ريادة الأعمال.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأعد بوغابه (2023)، دراسة بعنوان: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والناشئة في الجزائر "2011-2023" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم واقع مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والناشئة في الجزائر؛ وذلك من خلال تسليط الضوء على الخدمات التي تقدمها لهاته المؤسسات وواقعها في الجزائر، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والناشئة وكذلك الحاضنات الجزائرية، وقد توصلنا إلى أن حاضنات الأعمال الجزائرية لم ترق للمستوى المطلوب في دعم ومرافقة هذه المشروعات نظرا الحداثة نشأتها ومحدودية الخدمات التي تقدمها، وقلة انتشارها وهو ما يستوجب اهتمام الدولة الجزائرية بتفعيل دور حاضنات الأعمال باعتبارها نموذج ناجح في دعم المشروعات الصغيرة المتوسطة والناشئة، إضافة إلى الجهود المكثفة في العام 2023 بين وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتفعيل حاضنات الأعمال الجامعية حيث أسهم هذا التفاني المشترك بشكل كبير في دعم المشاريع الإبداعية التي يقودها الطلاب.

كما أجرى أوغوتو (Ogutu, 2016) دراسة بعنوان: أثر حاضنات الأعمال على النمو الاقتصادي وتطوير ريادة الأعمال. هدفت إلى تحليل دور الحاضنات في دعم المشروعات الناشئة في الدول الإفريقية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات كمية من تقارير رسمية ومقابلات مع رواد أعمال. وقد خلصت النتائج إلى أن الحاضنات تقلل من معدلات فشل المشروعات عبر توفير التدريب والتمويل والدعم الشبكي، وأن وجودها يرتبط إيجابياً بزيادة فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. وأوصى الباحث بضرورة توسيع نطاق الحاضنات وربطها بالسياسات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة.

وقامت الدامن (Al-Damen, 2021)، بإعداد دراسة بعنوان: حاضنة الأعمال وأثرها على نجاح المشروعات – دراسة حالة مؤسسة تطوير المشاريع الأردنية. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الخدمات التي تقدمها الحاضنات على نجاح المشروعات الصغيرة في الأردن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الميداني، حيث شملت العينة ثلاثين مشروعاً استفاد من خدمات مؤسسة تطوير المشاريع الأردنية. تم جمع البيانات عبر استبيان ميداني، وأظهرت النتائج أن التدريب والاستشارات وتسهيلات التمويل ساهمت بشكل مباشر في تحسين أداء المشروعات وزيادة فرص نجاحها. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الحاضنات في تقديم خدمات تسويقية وتكنولوجية أكثر تخصصاً.

كما أجرى لي وآخرون (Li and others, 2020) دراسة بعنوان: دور حاضنات الأعمال كأداة لتطوير ريادة الأعمال – الدور الوسيط والتنظيمي لبدء الأعمال والسياسات الحكومية. ركزت على دور الحاضنات في تطوير ريادة الأعمال مع تحليل تأثير السياسات الحكومية. اعتمدت الدراسة على منهج كمي باستخدام استبيانات وزعت على 120 رائد أعمال في الصين وباكستان. وأظهرت النتائج أن الحاضنات تلعب دوراً محورياً في تعزيز الابتكار وتسهيل تأسيس المشروعات، وأن وجود سياسات حكومية داعمة يزيد من فعاليتها. وأوصت الدراسة بضرورة دمج الحاضنات ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية وتبني سياسات مرنة تشجع ريادة الأعمال.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولا: حاضنات الأعمال

حاضنات الاعمال هي مؤسسات تساعد الشركات الناشئة في التأسيس والانطلاق عن طريق مجموعة من الخدمات مثل الاستشارات والخبرات والدعم الفني وتأمين المكاتب والعلاقات العامة والتمويل وغيرها (جواد، 2007).

كما يُقصد بحاضنات الأعمال أنها: مؤسسات أو برامج دعم تهدف إلى مساندة المشروعات الناشئة والصغيرة في مراحلها الأولى، من خلال توفير حزمة متكاملة من الخدمات تشمل الإرشاد والاستشارات الإدارية والفنية، التدريب، توفير البنية التحتية، وربط هذه المشروعات بمصادر التمويل، بما يسهم في تقليل مخاطر الفشل وزيادة فرص النمو والاستدامة Bergek (Aernoudt, 2004),(& Norrman, 2008).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي هذا الإطار، تستخدم الدراسة مصطلح الحاضنات المالية للإشارة إلى: نمط من حاضنات الأعمال أو آليات الدعم التي يتركز دورها بدرجة أكبر على توفير التمويل والدعم المالي المبكر إلى جانب الخدمات الإدارية والفنية، دون أن يعني ذلك انفصالها المفاهيمي عن الإطار العام لحاضنات الأعمال.

ويُقصد بالحاضنات المالية في هذه الدراسة تحديدًا: المؤسسات المصرفية المتخصصة التي تقدم خدمات التمويل والدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة بني وليد، وتسهم في توفير بيئة مساندة لنمو هذه المشروعات واستمراريتها، وذلك من خلال سياسات تمويلية وبرامج دعم تستهدف تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

أنواع حاضنات الأعمال:

تنوع حاضنات الأعمال من حيث طبيعتها وأهدافها إلى حاضنات عامة، خاصة، مختلطة، تكنولوجية، متخصصة، إقليمية ودولية، حيث يخدم كل نوع منها أهدافًا مختلفة، سواء كانت ربحية أو تنموية أو بحثية، وذلك تبعًا للجهة المشرفة عليها وطبيعة الخدمات التي تقدمها (Aernoudt, 2004) ؛ (Bergek & Norrman, 2008)؛(Pattanasak et al., 2022) وذلك على النحو التالي:

1-حاضنات عامة: مدعومة من الحكومات لتشجيع التنمية الاقتصادية.

2- حاضنات خاصة: ممولة من القطاع الخاص بهدف تحقيق الربح.

3-حاضنات مختلطة: شراكة بين القطاعين العام والخاص.

4- حاضنات متخصصة: تركز على دعم المشاريع في القطاع المالي أو المشاريع التي تحتاج تمويلًا مكثفًا حاضنات مالية دولية: تربط رواد الأعمال بالأسواق العالمية وتوفر فرص تمويل عبر الحدود.

الخدمات التي تقدمها الحاضنات المالية (المصارف): إلى جانب الخدمات العامة مثل التدريب والاستشارات، تتميز حاضنات الأعمال المالية بتقديم مجموعة من الخدمات المالية المتخصصة، من أبرزها:

1. توفير التمويل الأولي (Seed Funding): دعم المشاريع الناشئة عبر منح أو قروض صغيرة تساعدها على الانطلاق (Breu & Kanbach, 2025).

2. تسهيل الوصول إلى المستثمرين: ربط رواد الأعمال بشبكات المستثمرين المحليين والدوليين، بما يتيح فرصًا أكبر للحصول على رأس المال (Pattanasak et al., 2022).

3. برامج التمويل المشترك (Co-financing): مشاركة الحاضنة في تمويل المشروع مع جهات أخرى مثل البنوك أو صناديق الاستثمار (العساف واخرون، 2012).

4. تقديم الاستشارات المالية: مساعدة المشاريع في إعداد الخطط المالية، إدارة التدفقات النقدية، وتقدير التكاليف والعوائد (جواد، 2007).

5. تسهيل الحصول على القروض: دعم رواد الأعمال في التفاوض مع المؤسسات التمويلية والبنوك للحصول على قروض بشروط ميسرة (الغالبي، 2009).

6. برامج الدعم الضريبي والمالي: مساعدة المشاريع في الاستفادة من الإعفاءات الضريبية أو الحوافز المالية الحكومية (محمد والطيب، 2020).

عوامل نجاح الحاضنات:

من عوامل نجاح الحاضنات وجود مدير كفء، انتقاء المشروعات وفق معايير دقيقة، إمكانية الحصول على التمويل، خلق فرص النجاح عبر العلاقات المجتمعية، والتقييم والتحسين المستمر (محمد والطيب، 2020). كما أن نجاح الحاضنات المالية يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية:

1.وضوح الاستراتيجية: وجود رؤية واضحة وأهداف محددة للحاضنة.

2. التكامل مع البيئة الاقتصادية: ارتباط الحاضنة بالسياسات الاقتصادية الوطنية والدولية.

3. قياس الأداء المستمر: استخدام مؤشرات مثل عدد المشاريع المحتضنة، حجم التمويل المقدم، وعدد فرص العمل الناتجة (Breu & Kanbach, 2025 ؛Pattanasak et al., 2022).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تجربة ليبيا في مجال حاضنات الأعمال:

تعد حاضنات الأعمال في ليبيا حديثة النشأة مقارنة بدول الجوار، والدول العربية والأجنبية الأخرى، حيث تم تأسيس مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني في (ليبيا) بموجب قرار وزير القوى العاملة والتدريب والتشغيل سابقا رقم 2006/121م، ويمثل هذا المشروع خطوة استراتيجية لدعم المشروعات الصغيرة وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار التقني. (الأسود،2007، 223). وبعدها اصدرت اللجنة الشعبية العامة سابقا، القرار رقم رقم2008/846م بشأن إنشاء حاضنات الأعمال في ليبيا، حيث قام البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بالتعاقد مع دار الخبرة الأردنية في بداية العام 2009 لإنشاء وتسيير هذه الحاضنات وذلك نظرا لخبرة هذه المؤسسة في هذا المجال، وانطلاق مشروع مراكز ريادة الأعمال والابتكار في الجامعات الليبية برعاية الاتحاد الأوربي في 29/مارس 2018م. (محمد والطيب، 2020). كما شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة ظهور عدد من الحاضنات التي تهدف إلى دعم رواد الأعمال والمشروعات الناشئة. من أبرز هذه الحاضنات:

- **حاضنة أعمال LEAP التي أطلقها مركز جسور للدراسات والتنمية في يناير 2018:** وهي حاضنة نسائية تستهدف رائدات الأعمال من النساء الواعدات، حيث توفر لهن بيئة مبتكرة وداعمة بأجر رمزي، وتقدم خدمات متنوعة تشمل التدريب، التوجيه، تسهيل تبادل الأفكار، إضافة إلى تنظيم المؤتمرات مثل مؤتمر ريادة الأعمال في مصراتة عام 2019 (المصراتي، 2019).

- **أما حاضنة جامعة بنغازي:** فهي أول حاضنة أعمال تنشأ داخل الجامعات الليبية، وقد افتتحت في نوفمبر 2012 بالتعاون بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومركز البحوث والاستشارات بالجامعة. تهدف هذه الحاضنة إلى تعزيز ثقافة الريادة بين الطلبة والخريجين، وتقديم خدمات مثل الإرشاد، التدريب على إعداد دراسات الجدوى، متابعة تأسيس المشاريع الجديدة، وتسهيل حصول الطلبة على التمويل من الجهات المختصة (محمد والطيب، 2020).

-**كما أنشئت حاضنة تقنية الأعمال الزراعية بموجب القرار رقم (2009/53):** وتركز على دعم الباحثين وتشجيع إطلاق مشاريع جديدة في مجالات التقنية الزراعية والحيوية. تقدم هذه الحاضنة خدمات تشمل المساعدة في إعداد خطط العمل، تقديم الاستشارات الإدارية والقانونية، وتطوير مهارات التسويق والترويج (العساف وآخرون، 2012).

أبرز التحديات أمام حاضنات الأعمال في ليبيا:

1- قانونية: غياب التشريعات والقوانين الواضحة المنظمة لعمل الحاضنات (المصراتي، 2019).

2- سياسية وأمنية: عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الأمنية التي تحد من جذب الاستثمارات واستدامة الحاضنات (محمد والطيب، 2020).

3- تمويلية (مالية): غياب رؤية واضحة لآليات ومصادر التمويل اللازمة لدعم المشاريع الناشئة (العساف وآخرون، 2012).

4- فنية: ضعف التجهيزات والإمكانيات في الجامعات والمراكز البحثية مما يقلل من جودة الخدمات المقدمة (الغالبي، 2009).

5- بشرية: نقص البرامج التدريبية للعاملين في الحاضنات، مما يضعف كفاءتهم في تقديم الدعم الفني والإداري (جواد، 2007).

6- إدارية وأخرى: عدم الاستقرار الإداري وغياب الحوافز أو التسهيلات الحكومية لدعم المشروعات المحتضنة (محمد والطبب، 2020؛ المصراتي، 2019).

ثانيا: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

منذ بداية الثمانينات أدركت ليبيا أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد ودورها في توفير فرص العمل للشباب والحد من البطالة، حيث أنشأت تشاركيات جماعية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية بهدف تحسين مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج. وقد ساهمت هذه المشروعات في استيعاب نسبة كبيرة من الباحثين عن العمل وصلت إلى نحو 80%، مما خفّض معدلات البطالة وخفّف العبء عن الدولة. وتشير دراسات

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حديثة إلى أن هذا القطاع ما يزال يمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الليبي، لكنه يواجه تحديات تتعلق بالتمويل وضعف البنية المؤسسية (أبو زقية، 2023)

تُعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بأنها: المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) عنصر ولا يتجاوز فيها الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (2500000) دينار مليونان ونصف دينار كحد أقصى، أما المشروعات المتوسطة فهي التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (50) عنصر ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيس الذي يمنح لها عن (5000000) دينار خمسة ملايين دينار كحد أقصى، وذلك وفقا للقرار رقم (109) لسنة 2006 بشأن صندوق التشغيل.

وقد أكد البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة أن هذه المشروعات تمثل أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما توفرت لها البيئة التشريعية والتمويلية المناسبة (أبو زقية، 2023؛ البرغثي، 2024).

العوامل الأساسية المؤثرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

من أبرز العوامل المؤثرة: معرفة السوق وتفهمه، توفر المهارات الأساسية، القوى العاملة المدربة، المعدات والتكنولوجيا المستخدمة، القدرة على توفير الموارد، والسمات الشخصية لأصحاب المشروع أو مديريه (عبد الهادي، 2011). وتشير الدراسات الحديثة إلى أن ضعف القدرات الإدارية والافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة يمثلان من أكبر التحديات أمام هذه المشروعات في ليبيا (أبو زقية، 2023؛ البرغثي، 2024).

تجربة ليبيا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في التنمية الاقتصادية:

يمثل الشباب أكثر من 50% من سكان ليبيا، ما جعل المشروعات الصغيرة إحدى الاستراتيجيات الأساسية لدمجهم في سوق العمل والتخفيف من البطالة. وقد أطلقت الدولة برامج مثل صندوق التنمية للشباب الذي يهدف إلى تمويل المشروعات الصغيرة، دمج الشباب في الدورة الاقتصادية، وتوفير الأمن الاجتماعي لهم، إضافة إلى إنشاء إدارة حاضنات الأعمال لتقديم الدعم الفني والعلمي والمالي (عبد الهادي، 2011). وفي السنوات الأخيرة، ظهرت مبادرات حديثة مثل البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة الذي يعمل على نشر ثقافة الريادة والابتكار وتوفير بيئة أعمال ملائمة عبر الحاضنات المنتشرة في البلاد، وكذلك منصة دعم وإسناد المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تقدم خدمات التمويل، التدريب، الاحتضان، وضمانات التمويل والتأمين على المخاطر (أبو زقية، 2023؛ البرغثي، 2024). كما أطلقت حكومة الوحدة الوطنية مبادرة انطلاقة (2025) لدعم وتمويل المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر، تستهدف في مرحلتها الأولى 1000 شاب من رواد الأعمال وأصحاب الحرف.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

أولا: المصارف المتخصصة والممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد

1. مصرف التنمية: هو مؤسسة مالية تأسست سنة 1981 برأس مال قدره 100 مليون دينار ليبي بهدف تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاع الصناعي، وافتتح خمسة عشر فرعاً في مختلف مناطق ليبيا منها فرع في بني وليد. يقدم المصرف دعماً مالياً واستشارات فنية وإدارية للمشروعات الإنتاجية، ويعمل على البحث عن فرص استثمارية والمشاركة كممول وشريك في إقامة المشروعات والشركات. يقوم بتقييم شامل للمشروعات المقدمة، ومراقبة تنفيذها، ومنح القروض للحرفيين والمهنيين، وتشجيع المشاريع التي تعتمد على المواد الخام المحلية، إضافة إلى إجراء الدراسات والبحوث التي تخدم نشاطاته. يعتمد في استراتيجيته على بناء قاعدة اقتصادية قوية، والتحول نحو الإنتاج، وتوظيف مدخرات الأفراد في التمويل الجزئي، وإقامة صناعات تكاملية لإنتاج بعض المواد الخام محلياً. بين عامي 2000 و2004 موّل المصرف 3091 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت 340,456,253 دينار ليبي، وكان نصيب بني وليد 22 مشروعاً بقيمة 3,358,042 دينار ليبي.

2.المصرف الريفي: تأسس سنة 2002 برأس مال قدره 100 مليون دينار ليبي بهدف إقراض ذوي الدخل المحدود لتحسين أوضاعهم المعيشية وتشجيعهم على الاستثمار، حيث موّل منذ إنشائه حتى الآن 2339 مشروعاً صغيراً بقيمة إجمالية بلغت 9,211,300 دينار ليبي. يهدف المصرف إلى منح القروض النقدية والعينية للأفراد والتشاركيات في مختلف المجالات الإنتاجية، وتقديم المشورة الفنية للمشروعات الممولة،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتشجيع إقامة التشاركيات الإنتاجية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتمويل المشروعات في القرى والأرياف، إضافة إلى المساهمة في رفع المستوى المعيشي وتوسيع النشاط الاقتصادي. يقدم المصرف أنواعاً مختلفة من القروض تشمل القروض المتوسطة الأجل بقيمة 6000 دينار لمدة 80 شهراً، والقروض القصيرة الأجل بقيمة 3000 دينار لمدة 50 شهراً، والقروض الموسمية بقيمة 2000 دينار لمدة 6 أشهر، إضافة إلى القروض العينية التي تمتد فترة سدادها إلى 8 سنوات، وجميعها بفائدة 2%. يتميز الإقراض لدى المصرف الريفي بسهولة الإجراءات وبساطة الضمانات، واستمرار العلاقة مع المستفيدين، وتنوع المجالات الاقتصادية، مع توفير فترة سماح مناسبة حسب نوع النشاط.

3. المصرف الزراعي: تأسس سنة 1955 وبدأ نشاطه الفعلي عام 1957 برأس مال قدره مليون دينار ليبي، ثم ارتفع رأس المال إلى 450 مليون دينار عام 2004، وهو مملوك بالكامل للدولة. ينتشر المصرف عبر 46 فرعاً ومكتباً في مختلف مناطق ليبيا، منها فرع في بني وليد، ويؤدي دوراً تنموياً فعالاً في دعم القطاع الزراعي. يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والبحرية كماً ونوعاً، وتنفيذ السياسات الإقراضية للتحول نحو الإنتاج، والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية. يقوم المصرف بتقديم السلف النقدية والعينية لمختلف المقترضين، وتوفير مستلزمات الإنتاج، ودعم أصحاب المبادرات الفردية والتشاركيات الأسرية، إضافة إلى تقديم الاستشارات والمعلومات الفنية للمشروعات. يقدم أنواعاً متعددة من القروض تشمل قروض الإنتاج الزراعي لتنمية المزارع أو إنشاء مزارع جديدة، وقروض المشاريع المائية لحفر وتعميق الآبار، وقروض الإنتاج الحيواني لتربية الأغنام والأبقار والإبل، وقروض الإنتاج البحري لاقتناء قوارب الصيد، وقروض الصناعات الغذائية لإقامة مصانع العصائر والألبان، وقروض التشغيل لتوفير مستلزمات المصانع، إضافة إلى القروض الخدمية مثل إقامة ورش الصيانة.

ثانيا: منهجية الدراسة

1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع إلى الكتب والمجلات والدوريات ذات الصلة لبناء الإطار النظري، إضافة إلى استخدام استمارة استبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة.

2. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف المتخصصة ببلدية بني وليد، وهي: المصرف الريفي، المصرف الزراعي، ومصرف التنمية، والبالغ عددهم (30) فردًا. كما تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراد المجتمع، حيث تم توزيع (الاستبيان) على كامل أفراد المجتمع.

3. أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان باعتبارها الأنسب لطبيعة البيانات والمنهج المستخدم، حيث جرى تصميم صحيفة استبيان لجمع بيانات شاملة حول واقع هذه المؤسسات ودوافعها في تقديم الدعم، ومستوى الخدمات التي توفرها، إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها والعوامل التي تسهم في نجاحها. ولغرض قياس اتجاهات المشاركين، تم استخدام مقياس ليكرث الثلاثي لتحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة على العبارات الواردة في الاستبيان.

ثالثا: عرض بيانات الدراسة وتحليلها وتفسيرها.

في هذا الجزء يتم تقديم نتائج الدراسة الميدانية بشكل منظم، حيث جرى تحليل البيانات المستخلصة من الاستبيان وتفسيرها وربطها بالإطار النظري للدراسة. من خلال التعرف على واقع المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة في بني وليد، واستجلاء طبيعة الدعم الذي تقدمه، إضافة إلى إبراز التحديات التي تواجهها والعوامل التي تساعد على نجاحها. ويهدف هذا العرض إلى دمج المعطيات الميدانية مع الأسس النظرية، بما يوفر صورة شاملة وموضوعية تسهم في فهم أعمق للظاهرة المدروسة وتوضيح أبعادها العملية والتنموية. وذلك على النحو التالي:

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

السؤال الأول: ما هو واقع المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد؟

جدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول واقع المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد

ت	العبارات	موافق (العدد/%)	غير موافق (العدد/%)	الى حد ما (العدد/%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وجود خطة عملية وعلمية محددة	(%26.7)8	(%/56.7)17	(%16.6)5	1.70	0.69
2	وجود مدير كفؤ يعمل على إدارة المصرف بشكل مميز	(%16.7)5	(%53.3)16	(%30.5)9	1.63	0.74
3	هل يهدف مصرفكم إلى تحقيق الربح	(%70.5)21	(%10.5)3	(%20.5)6	2.60	0.65
4	هل هناك اهتمام بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية	(%13.3)4	(%50.5)15	(%36.7)11	1.77	0.72
5	متابعة المشاريع التي يشرف عليها مصرفكم من البداية حتى دخولها إلى السوق	(%13.3)4	(%60.5)18	(%26.7)8	1.63	0.70
6	هل يوجد تنسيق مع كافة الجهات المعنية بتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	(%6.7)2	(%73.3)22	(%20.5)6	1.47	0.58

من خلال الجدول السابق يمكن ترتيب واقع المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد على النحو التالي: في المرتبة الأولى جاء هدف المصرف في تحقيق الربح بمتوسط (2.60) وانحراف معياري (0.65)، يليه الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية بمتوسط (1.77) وانحراف معياري (0.72). ثم وجود خطة عملية وعلمية محددة بمتوسط (1.70) وانحراف معياري (0.69)، وبعده مباشرة متابعة المشاريع التي تشرف عليها المؤسسة من البداية حتى دخولها السوق بمتوسط (1.63) وانحراف معياري (0.70)، وبنفس المتوسط جاء وجود مدير كفؤ يعمل على إدارة المصرف بشكل مميز بمتوسط (1.63) وانحراف معياري (0.74). وأخيرًا، جاء عامل التنسيق مع كافة الجهات المعنية بتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.47) وانحراف معياري (0.58).

السؤال الثاني: ما هي أهم الدوافع لديكم لتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد؟

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول دوافع دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد

ت	العبارات	موافق (العدد/%)	غير موافق (العدد/%)	الى حد ما (العدد/%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا في توفير فرص العمل والحد من البطالة.	(%70)21	(%10)3	(%20)6	3.60	0.72
2	تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم سلع وخدمات للمجتمع	(%80)24	--	(%20) 6	3.80	0.40
3	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية المستدامة	(%73.3)19	(%10)3	(%26.7)8	3.53	0.77
4	دعوة الكثير من الجهات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	(%60)18	(%16.7)5	(%23.3)7	3.73	0.82
5	المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تعمل بمعزل عن المشاريع الكبيرة	(%56.7)17	(%10)3	(%33.3)10	3.27	0.83

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من خلال الجدول رقم (2) يمكن ترتيب أهم الدوافع لتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بني وليد على النحو التالي: في المرتبة الأولى جاءت مساهمة هذه المشروعات في تقديم السلع والخدمات للمجتمع بمتوسط (3.80) وانحراف معياري (0.40)، تليها دعوة الكثير من الجهات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط (3.73) وانحراف معياري (0.82). ثم يأتي دورها في توفير فرص العمل والحد من البطالة بمتوسط (3.60) وانحراف معياري (0.72)، يليه دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية المستدامة بمتوسط (3.53) وانحراف معياري (0.77). وأخيرًا، جاء عامل عدم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمل بمعزل عن المشاريع الكبيرة في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.27) وانحراف معياري (0.83).

السؤال الثالث: بين درجة الخدمات التي يتم تقديمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من طرفكم؟

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مستوى الخدمات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد.

ت	العبارات	عالية (العدد/%)	متوسطة (العدد/%)	منخفضة (العدد/%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الخدمات الإدارية	(%20)6	(%73.3)22	(%6.7)2	2.13	0.49
2	تنمية الموارد البشرية	--	(%20)6	(%80)24	1.20	0.41
3	الخدمات المالية والإقراض	(%76.7)23	--	(%23.3)7	2.53	0.76
4	الخدمات التسويقية	--	(%13.3) 4	(%86.7)26	1.13	0.34

من خلال الجدول السابق يتضح أن **الخدمات المالية والإقراض** جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.53) وانحراف معياري (0.76)، وهو ما يعكس تركيز المؤسسات بشكل أكبر على هذا النوع من الخدمات مقارنة بغيرها. تليها في المرتبة الثانية **الخدمات الإدارية** بمتوسط (2.13) وانحراف معياري (0.49)، مما يشير إلى مستوى متوسط من الاهتمام بهذا الجانب. أما **خدمات تنمية الموارد البشرية** فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (1.20) وانحراف معياري (0.41)، وهو مؤشر على ضعف الاهتمام بتنمية الكفاءات البشرية. وأخيرًا، سجلت **الخدمات التسويقية** أدنى القيم بمتوسط (1.13) وانحراف معياري (0.34)، ما يدل على محدودية الدعم التسويقي المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد.

السؤال الرابع: ما هي الصعوبات التي تواجهكم في تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد؟

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول صعوبات المؤسسات المالية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد

ت	العبارات	موافق (العدد/%)	غير موافق (العدد/%)	الى حد ما (العدد/%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	نقص السيولة المالية	(%86.7)26	(%3.3)1	(%10)3	3.77	0.54
2	قلة الموارد البشرية المؤهلة والكفؤ	(%73.3)22	-	(%26.7)8	3.73	0.48
3	ضعف نظام التخطيط	(%70)21	(%6.7)2	(%23.3)7	3.63	0.65
4	عدم توفير الأماكن لحاضنات الأعمال	(%70)20	-	(%30)10	3.67	0.48
5	قلة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتمية إلى الحاضنة	16(53.3%)	4(13.3%)	10(33.3%)	3.40	0.77

من خلال الجدول رقم (4) يمكن ترتيب الصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية في تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد على النحو التالي: جاءت في المرتبة الأولى مشكلة نقص السيولة المالية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بمتوسط (3.77) وانحراف معياري (0.54)، تليها قلة الموارد البشرية المؤهلة والكفؤ بمتوسط (3.73) وانحراف معياري (0.48). ثم عدم توفير الأماكن لحاضنات الأعمال بمتوسط (3.67) وانحراف معياري (0.48)، يليه ضعف نظام التخطيط بمتوسط (3.63) وانحراف معياري (0.65). وأخيرًا، جاءت قلة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتمية إلى الحاضنة في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.40) وانحراف معياري (0.77).

السؤال الخامس: بين أي العوامل التالية تساهم في نجاح مصرفكم؟

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء المشاركين حول عوامل نجاح المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بني وليد".

ت	العبارات	موافق (العدد/%)	غير موافق (العدد/%)	الى حد ما (العدد/%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وجود خطة واضحة ومحددة مسبقا	(%86.75)26	--	(%13.3)4	2.87	0.34
2	وجود مدير كفؤ وفعال	(%83.3)25	(%3.3)1	(%10)3	2.85	0.46
3	توفر مكان مناسب مبنى وتجهيزات ومواد لإقامة الحاضنة	(%83.3)25	(%6.7)2	(%10)3	2.85	0.46
4	أن تكون قريبة من الجامعات والمراكز البحثية	(%80)24	(%3.3)1	(%16.7) 5	2.79	0.55
5	التنسيق مع كافة الجهات التي تعمل على دعم الحاضنات ماليا أو فنيا أو غيرها من الاستشارات	(%76.7) 23	--	(%23.3)7	2.77	0.42

يتضح من الجدول السابق أن العامل الأكثر أهمية هو وجود خطة واضحة ومحددة مسبقًا بمتوسط (2.87) وانحراف معياري (0.34)، يليه وجود مدير كفؤ وفعال بمتوسط (2.85) وانحراف معياري (0.46)، ثم توفر مكان مناسب بنفس المتوسط (2.85) وانحراف معياري (0.46). أما القرب من الجامعات والمراكز البحثية فجاء بمتوسط (2.79) وانحراف معياري (0.55)، وأخيرًا التنسيق مع الجهات الداعمة بمتوسط (2.77) وانحراف معياري (0.42).

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة: في ضوء الإطار النظري ونتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها ما يلي:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات المالية (المصارف المتخصصة) في بني وليد تؤدي دورًا محدودًا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يغلب على نشاطها الطابع التمويلي الربحي أكثر من الطابع التنموي والاحتضاني.

2- تبين أن الخدمات المالية والإقراض جاءت في مقدمة الخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين سجلت الخدمات التسويقية وتنمية الموارد البشرية أدنى المستويات، مما يعكس ضعف التكامل في منظومة الدعم.

3- كشفت النتائج عن ضعف التنسيق بين المصارف المتخصصة وبقية الجهات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل الجامعات، مراكز البحث العلمي، وحاضنات الأعمال الأخرى.

4- أظهرت الدراسة أن من أبرز دوافع المصارف لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو إسهام هذه المشروعات في توفير السلع والخدمات للمجتمع ودورها في الحد من البطالة ودعم الاقتصاد الوطني.

5- بينت النتائج أن أهم الصعوبات التي تواجه المصارف المتخصصة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

-نقص السيولة المالية.

-قلة الموارد البشرية المؤهلة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

-ضعف التخطيط.
-عدم توفر أماكن مخصصة لحاضنات الأعمال.
6- أوضحت الدراسة أن عوامل نجاح المؤسسات الممولة تتمثل أساسًا في وجود خطة واضحة، إدارة كفؤة، توفر بنية تحتية مناسبة، والقرب من الجامعات والمراكز البحثية.
7- أكدت النتائج وجود فجوة واضحة بين الدور المتوقع للحاضنات المالية والدور الفعلي الذي تمارسه المصارف المتخصصة في بني وليد خلال الفترة محل الدراسة.

توصيات الدراسة: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي بما يلي:
1- ضرورة تبني نموذج متكامل للحاضنات المالية داخل المصارف المتخصصة، لا يقتصر على التمويل فقط، بل يشمل التدريب، الاستشارات، التسويق، والمتابعة المستمرة للمشروعات.
2- العمل على تطوير الكفاءات البشرية داخل المصارف المتخصصة من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجال ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3- تعزيز التنسيق والشراكة بين المصارف المتخصصة والجامعات، مراكز البحث العلمي، وحاضنات الأعمال، بما يسهم في نقل المعرفة ودعم الابتكار.
4- توفير تشريعات وقوانين واضحة تنظم عمل الحاضنات المالية وتحدد أدوارها ومسؤولياتها بما يعزز فعاليتها واستدامتها.
5- تخصيص مقار وتجهيزات مناسبة لإقامة حاضنات أعمال مالية داخل المصارف أو بالتعاون مع جهات أخرى.
6- تنويع أدوات التمويل المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل التمويل المشترك، الضمانات، ورأس المال المخاطر.
7- تشجيع الدولة على تقديم حوافز وضمانات حكومية للمصارف المتخصصة لتقليل مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
8- إجراء دراسات مستقبلية تتناول دور الحاضنات المالية في مدن ليبية أخرى، أو مقارنة التجربة الليبية بتجارب دولية ناجحة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- أبوزقية، عبد الناصر محمد .(2023) **استراتيجية دعم وإسناد المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا** .مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(2)، 396–412.
- الأسود، محمد أحمد. (2007). **دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني وآليات تنفيذه.** عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- البرغثي، عادل. (2024). **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الليبي:** الواقع والآفاق المستقبلية. مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة بنغازي.
- العساف، أحمد عارف والوادي، محمود حسين وسمحان، حسين محمد (2012)، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الغالبي، طاهر محسن (2009)، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة:** الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- القحطاني، قمراء ظافر سعد. (2023). **أثر حاضنات الأعمال في تنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية.** مجلة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة. 31 (01)، 73– 100.
- المصراتي، سالمة مفتاح محمد (2019)، **التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي:** ورقة بحثية منشورة في مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته، ليبيا.
- بوغابه، هدى فريال. (2023). **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والناشئة في الجزائر "2011-2023".** مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت، سكيكدة، 11(02)، 202– 216.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- جواد، نبيل (2007)، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** الطبعة الاولى، مؤسسة مجد للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- صندوق النقد العربي (2019). **دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية.** أبو ظبي.
- عبد الهادي، فتحي مسعود. (2011). **الإدارة البيئية للمشروعات الصغيرة: بالتطبيق على قطاعي الزراعة والصناعة بمنطقة طرابلس، ليبيا** (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس.
- عمر، سعاد صالح، وخليفة، ربيعة خالد. (2023). **أثر المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ومصر.** المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات – كلية التجارة، 15(2)، 1–11.
- محمد، خيري الفاهم والطيب، عبد الله ميلاد (2020) **دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:** ورقة بحثية منشورة بالمجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب- المجلد الأول، العدد (2)، 240-244.
-سلام، محمد عصام أحمد. (2024). **دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.** مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، 14(87)، 1–38.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Li, C., Ahmed, N., Qalati, S. A., Khan, A., & Naz, S. (2020). Role of Business Incubators as a Tool for Entrepreneurship Development: The Mediating and Moderating Role of Business Start-Up and Government Regulations. Sustainability, 12(5), 1822.
- Aernoudt, R. (2004). *Incubators: Tool for entrepreneurship?* Small Business Economics, 23(2), 127–135.
- Al-Damen, R. A. (2021). Business Incubator and Its Impact on Business Success: A Case Study of Jordan Enterprise Development Corporation (JEDCO). Journal of Management and Sustainability, 11(1), 35–47.
- Bergek, A., & Norrman, C. (2008). *Incubator best practice: A framework.* Technovation, 28(1–2), 20–28.
- Breu, F., & Kanbach, D. K. (2025). Strategy and business model development for business incubators: A systematic literature review and framework. Journal of Technology Transfer.
- Pattanasak, P., et al. (2022). *Business incubators and startup development: Evidence from emerging economies.* Journal of Entrepreneurship and Innovation in Emerging Economies, 8(2), 123–140.
- Ogutu, V. (2016). Impact of Business Incubators on Economic Growth and Entrepreneurship Development. International Journal of Science and Research (IJSR), 5(5), 163–196.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).